الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الـتـوسـع الـرأسـمالي والـفـكـر الـسـيـاسي لـلـيـسـار الاشـتـراكـي

٢-١
لطفي حاتم

يثير غياب المنظومة النظرية لأحزاب اليسار الديمقراطي الناقدة لحركة التوسع الرأسمالي كثرة من التساؤلات الفكرية والسياسية لدى أوساط التيار الديمقراطي المهتم بقضايا الإنسان والعدالة الاجتماعية. وتنبع هذه التساؤلات من المصاعب الجدية التي تواجه حركة اليسار الاشتراكي بمختلف تلاوينه وتياراته الفكرية والسياسية وفي هذا الإطار تواجهنا جملة من الأسئلة المثيرة للسجال الفكري منها هل تستطيع أحزاب اليسار الاشتراكي أن تلف حول شعاراتها السياسية كتلاً اجتماعية فاعلة ؟ وإذا كان الجواب إيجابا ما منظومتها الفكرية وبرامجها السياسية/ الاجتماعية الناقدة والكابحة لحركة راس المال التخريبية ؟ ومنها ما البنية التنظيمية الملائمة لاستيعاب القوى الناشطة والمناهضة لتهميش الدول الوطنية ؟ .

تقدير مضامين الأسئلة المثارة تشترط قراءة تاريخية متأنية لمسار اليسار الاشتراكي ارتباطاً بنمو وتطور الدولة الوطنية من جهة ومعالجة الفكر اليساري لنمطها وتعقيدات تطور أشكال نظمها السياسية ونمو قاعدتها الاجتماعية من جهة أخرى.
قبل الخوض في مضامين القراءة الفكرية / السياسية لليسار الاشتراكي لابد من إثارة الملاحظات الآتية: .
الملاحظة الأولى: . إن هدف الدراسة الحالية هو مراجعة تاريخية تهدف إلى تحديد أهمية الدور الإيديولوجي لحركة التيار الاشتراكي ولا تعني المراجعة التاريخية استبدال الوعي الحاضر بعقلية الماضي الفكرية وظروفها التاريخية.
الملاحظة الثانية: . تتوخى الدراسة الحالية حث حركة اليسار الديمقراطي النابذ لمنتجات الليبرالية الجديدة على صياغة رؤى فكرية جديدة تساعده على تجاوز حالة الركود الفكري والتحلي بعدة فكرية ناقدة ومتصدية للطور الجديد من العولمة الرأسمالية.
الملاحظة الثالثة: . إن مضامين الدراسة الحالية هي قراءة شخصية للباحث قابلة للاغناء والتماثل والتعارض والاختلاف.
على أساس الملاحظات المثارة دعونا نتعرض إلى تاريخية الفكر السياسي لحركة اليسار الاشتراكي عبر ثلاث مراحل أساسية كبرى تتمثل في: -
المرحلة الأولى: . مرحلة التحرر الوطني ومضامين الفكر السياسي لحركة اليسار الاشتراكي.
المرحلة الثانية: . الفكر السياسي لليسار الاشتراكي في مرحلة الاستقلال والسيادة الوطنية.
المرحلة الثالثة: الرؤية الفكرية لحركة اليسار الديمقراطي في المرحلة الراهنة من العولمة الرأسمالية. (١)
على أساس الحقب التاريخية المكثفة لمواقع اليسار الاشتراكي الفكرية ننطلق من موضوعة عامة تتمثل في أن فكر الحداثة المتمثل بتياريه الليبرالي والماركسي دخل البلدان العربية مع الوافد الخارجي في المرحلة الأولى من التوسع الرأسمالي المتسمة بروح المنافسة واقتسام العالم بين مراكزه الكبرى وما حمله من بناء الدول الوطنية المحاطة بسيادة شكلية.بكلام آخر أن تطور الفكر الليبرالي والاشتراكي ترابط ونشوء دولة ازدواجية الهيمنة في المرحلة الكولونيالية لذلك لابد من التعرض إلى المنظومة السياسية لهذه الدولة الناهضة بمساعدة خارجية ضمن مستويات بنائها الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي.
إن التعرض لتلك المستويات يشترطه سؤال كبير مفاده لماذا لم تستطع التشكيلات العربية إنتاج منظومة فكرية / سياسية نابعة من مسار تطورها السياسي المعبر عن حاجات قواها الاجتماعية الناشطة ؟
إن الجواب على التساؤل المذكور يكمن في البنى التي تحكمت في مسار تطور تلك التشكيلات والمتمثلة بـ: .

أولاً : . ازدواجية السلطة وقاعدتها الاجتماعية
ثانياً . المستوى الأيديولوجي المتحكم في بناء التيارات المناهضة لنظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالية.

أولاً : ـ سلطة الدولة الكولونيالية وقاعدتها الاجتماعية .

بدءاً نقول إن التقسيم الكولونيالي للدول العربية أفضى إلى بناء سلطة سياسية مزدوجة تستند على تحالف سياسي / اقتصادي / عسكري بين الوافد الجديد وبين القوى الاجتماعية المستفيدة من البناء السياسي للدولة الناهضة المتمثل بمؤسسات حكم مرتكزة على قوانين دستورية، فصل السلطات ، وجود شرعية انتخابية للمجالس البرلمانية .... الخ من المؤسسات التي تحمل طابعاً تقدمياً اشترطته طبيعة حركة التوسع الرأسمالي المتسم بالمنافسة والنزاع بين أقطابه الرأسمالية الكبرى.
إن بناء مؤسسات الدولة الجديدة تزامن ونشوء سلطة ازدواجية الهيمنة الكولونيالية التي اعتمدت على تشكيلة اجتماعية تميزت بضعف بنائها الداخلي وعدم تبلور حدودها الطبقية بسبب تحكم المؤسسات الأهلية في بنائها حيث تحكمت التقاليد العشائرية المترابطة والروح الدينية بمناحي تطور العلاقات الاجتماعية.
إن الواقع المشار إليه تراجع بعد تطور وترسخ سلطة ازدواجية الهيمنة الكولونيالي والتي أنتجت تغيرات ملموسة يمكن تحديدها بالوقائع التالية: -
أ: . نشوء قوى وشرائح طبقية جديدة تمثلت بنمو وتطور (الطبقة العاملة. الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها، الطبقة الإقطاعية الناهضة فضلاً عن تطور الشريحة التجارية المنتفعة من استيراد وتصدير البضائع الوطنية والأجنبية).
ب : . حمل نمو وتطور تلك الشرائح والطبقات الاجتماعية سمات تقدمية نقلت التشكيلة العراقية من تخومها القبلية إلى تخوم العلاقات الرأسمالية برغم إن ذلك التقدم حد من نمو وتطور البرجوازية الوطنية وما نتج عن ذلك من ضعف انتشار الفكر الليبرالي بين صفوف الطبقة الوسطى الناهضة في التشكيلة العراقية.
ج : . أخيراً أفضت تاريخية التوسع الرأسمالي المتسمة بالهيمنة على الثروات الوطنية، وتصدير البضائع والرأسمال الى تشكل شرائح كمبرادورية اتسمت بغياب روحها الوطنية لتشكل قاعدة اجتماعية لازدواجية السلطة الكولونيالية .

المستوى الثاني: ـ المستوى الأيديولوجي

إن الحديث عن المستوى الأيديولوجي يمر بالضرورة عبر التطورات الدولية التي أثرت في مسار الحركة الوطنية العراقية في تلك الحقبة التاريخية وبهذا الصدد نشير إلى أن ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى حملت في برنامجها الأيديولوجي قضيتين أساسيتين الأول منهما هو رفض الخيار الرأسمالي والدعوة لخيار التطور الاشتراكي الذي أعطى الأمل والقوة لبلدان المستعمرات في النهوض الاقتصادي ومواصلة الكفاح بهدف التطور الاجتماعي. والثاني منهما هو حل المسألة القومية عل أساس التحرر السياسي وبناء الدولة الوطنية.
إن التطورات الدولية ورنينها الإيديولوجي ناهيك عن ضعف التشكيلات الاجتماعية العربية هي التي أعطت دوراً متميزاً للطبقة الوسطى في ميادين الكفاح السياسي وذلك بعد انقسامها أيديولوجياً إلى تيارين أساسيين اليسار الاشتراكي ذات التوجهات الأممية والتيار القومي الطامح لبناء الدولة العربية الواحدة.
لقد تمحور الانقسام الأيديولوجي في صفوف الطبقة الوسطى إلى برامج سياسية / اجتماعية مناهضة للهيمنة الخارجية وعاملة على تسلم سلطة الدولة الوطنية واحتكارها. بمعنى آخر أن سيادة العامل الأيديولوجي في توجهات أحزاب الطبقة الوسطى انطلق من رؤى برنامجية تمحورت حول بناء الدولة الوطنية وسلطتها السياسية بشعارات مثالية تتخطى وقائع التشكيلات الاجتماعية معتمدة على ثنائية العلاقات الدولية وازدواجية خيار التطور الاجتماعي.
لتقدير شرعية سيادة الحقل الأيديولوجي في النشاط السياسي للطبقة الوسطى لابد لنا من إكسابها. الشرعية. ملموسية تاريخية متوقفين عند الفكر الإيديولوجي لليسار الاشتراكي.

المرحلة الأولى :ـ الفكر السياسي لليسار الاشتراكي في مرحلة التحرر الوطني

بدءاً نشير إلى أن مرحلة التحرر الوطني امتازت بغنى مضامينها / السياسة / الاجتماعية/ الاقتصادية التي اشترطتها التطورات الدولية وتطور الحركة اليسارية الاشتراكية المستندة إلى ثراء وتعدد المهام التاريخية الشاخصة أمام الحركة الشعبية الناهضة والتي يتصدرها الحرية والاستقلال الوطني ، السيطرة على الثروات الوطنية ، حق الشعوب في تقرير مصيرها، مكافحة الروح العسكرية، الحفاظ على السلام العالمي .....الخ من المهام الدولية / الوطنية التي شكلت إضافة إلى تنامي قوة وتأثير طراز الدولة الاشتراكية دافعاً أساسياً لتطور كفاح اليسار الاشتراكي.
خلاصة القول لقد شكلت الموضوعات المشار إليها شعارات ورؤى فكرية لأحزاب اليسار الاشتراكي تجسدت بالممارسة السياسية عبر برامج اجتماعية تشابكت فيها المهام الطبقية / الوطنية / الأممية.
لقد انعكست الترابطات الوطنية / الطبقية في برامج اليسار الاشتراكي على وحدة القوى السياسية الوطنية المطالبة بالاستقلال الوطني و التحرر من الهيمنة الخارجية، الأمر الذي أفضى الى تشكل الجبهات الوطنية الرافضة للوجود الأجنبي والمطالبة بحرية الوطن واستقلاله.أما على صعيد المهام الاجتماعية فقد أفرز نظام ازدواجية السلطة الكولونيالية كثرة من الاختلالات الاجتماعية وأظهر المزيد من التناقضات الطبقية الأمر الذي دفع قوى اليسار الاشتراكي إلى الدفاع عن مصالح القوى الطبقية المتضررة من النهج الكولونيالي وما نتج عن ذلك من التفاف كثرة من الشرائح والطبقات الاجتماعية حول برامج اليسار الاشتراكي الاجتماعية.
إن الإشارة إلى قدرة اليسار الاشتراكي على بناء قوة شعبية رافضة لنظام ازدواجية الهيمنة الكولونيالي تلازم واتساع حركة التضامن الأممية المساندة لحرية خيار التطور السياسي / الاجتماعي والمناهضة لعدوانية رأس المال وتدخله في الشؤون الوطنية للدول الفتية.
إن الرافعات والترابطات الوطنية / الأممية أغنت حركة اليسار الاشتراكي وأنتجت توجهاً سياسياً متحركاً على صعيد الممارسة العملية وبهذا المعنى فان الحركة اليسارية واستناداً إلى غنى مضامين حركتها الوطنية أنتجت سياسة وطنية تتلاءم وطبيعة تطور تشكيلاتها الاجتماعية برغم اعتمادها استراتيجياً على موديل فكري / سياسي أنتجته ثورة أكتوبر الاشتراكية الكبرى.

المرحلة الثانية: ـ الفكر السياسي لليسار الاشتراكي في مرحلة الاستقلال والسيادة الوطنية.

إن تعرضنا إلى الديناميكية الأيديولوجية الدافعة لحركة اليسار الاشتراكي الناتجة عن تمثلها ـ حركة اليسار ـ لكثرة من المنطلقات الفكرية / السياسية لتجارب اشتراكية أخرى لا تعني استمرارها بل توقفت تلك الفاعلية بمرور الوقت بسبب عجز اليسار الاشتراكي عن تطوير المضامين النظرية بما يتناسب وطبيعة التشكيلات الوطنية الناشطة في إطارها وتحويلها . الأفكار . إلى قوة مادية فاعلة في السياسة اللاحقة.
لغرض إضفاء شرعية فكرية وعملية على الموضوعة الزاعمة بعجز حركة اليسار الاشتراكي عن تطوير رؤاها الفكرية بما يتجاوب وطبيعة التشكيلات العربية لابد لنا من تناول بعض الموضوعات الأساسية في الفكر الاشتراكي بملموسية اكبر وحصرها بالمفاهيم الآتية: .

1: ـ القضية القومية.

على الرغم من غنى الأفكار الماركسية بشأن القضية القومية وتطورها اللاحق على أساس البناء الفدرالي المرتكز على التعدد القومي / الاثني للدولة السوفيتية إلا أن الحركة اليسارية الاشتراكية التي واجهتها القضية القومية المتمثلة بالوحدة العربية بعد انتهاء التجزأة الاستعمارية لم تستطع تقديم رؤية فكرية اشتراكية لقضية شكل بناء الدولة العربية وذلك لتحكم العوامل الإيديولوجية التي أدت دوراً سلبياً من زاويتين الأولى منهما سيادة النزعة الوحدوية لدى القوى القومية العربية المتشحة بروح عنصرية وعقلية انقلابية اقصائية. (٢)
والثانية تمثلت في المعالجة الإيديولوجية لفكر اليسار الاشتراكي انطلاقاً من صيغ قطرية حيث اشترط ذلك الفكر تحقيق الوحدة القومية بعد انتصار السلطة الاشتراكية وبهذا المنحى تجنب الفكر السياسي لليسار الاشتراكي تقديم صيغ فدرالية أو كونفدرالية لبناء شكل الدولة بهدف معالجة القضية القومية(٣).
إن الأطر الإيديولوجية المتحكمة في العقل السياسي الموجه لنشاط التيارين القومي والاشتراكي اشترطتها طبيعة البناء المشوه للدولة الوطنية المستند إلى تشكيلات اجتماعية هشة ومؤسسة عسكرية قوية شجعت على تنامي النزعة الانقلابية عند التياريين الأساسيين في حركة التحرر الوطني لغرض تسلم السلطة واحتكارها.

2: ـ الصراع الطبقي ونتائجه السياسية.

الموضوعة الثانية التي أزعم إنها حدت من حركة اليسار الاشتراكي هي التفسير الميكانيكي لمقولة الصراع الطبقي التي جرى اعتمادها في برامج سياسية / اجتماعية لا تتناسب وتطور الحركة الفعلية للنزاعات الاجتماعية في التشكيلات العربية.
إن تطبيق مفاهيم الصراع الطبقي المنبثقة من سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالي على تشكيلات اجتماعية هشة تتعايش فيها أنماط اقتصادية مختلفة وبنى اجتماعية متعددة افقد القوى اليسارية حرية إنتاج فكر ديناميكي معتمداً على المنهجية المادية لتحليل مواقع الطبقات والشرائح الاجتماعية ، تناقضاتها وأشكال نزاعاتها الاجتماعية، وأخيراً دورها في عملية التحالفات الوطنية وآفاق التغيير الاجتماعي.
إن التفسير الميكانيكي لمقولة الصراعات الطبقية ومحاولة فرضها بالممارسة السياسية والمعالجة الفكرية أضر بحركة اليسار الاشتراكي وحد من تحولها إلى بديل تاريخي قادر على قيادة التحولات الاجتماعية بشكل يتلاءم وحركة التطور الديمقراطي المتنامي للتشكيلات الاجتماعية العربية.
تأسيساً على ذلك فإن المعالجة الفكرية المبتسرة لموضوعة الصراع الطبقي والتركيز على الطبقة العاملة ودورها (التاريخي) في قيادة التحولات الاجتماعية من خلال وحدانية سلطتها السياسية وضع اليسار الاشتراكي في محور القوى الشمولية المناهضة للديمقراطية السياسية.

3: ـ خيار التطور الاجتماعي.

احتل طريق التطور الاجتماعي موقعاً أساسياً في فكر اليسار الاشتراكي فقد أصبحت الاشتراكية خياراً وحيداً في البرامج السياسية وهدفاً مرحلياً من خلال ربطها بموضوعتين فكريتين أساسيتين الأولى منهما الرفض المطلق لطريق التطور الرأسمالي عبر إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية التي تعددت أسماء قواها الاجتماعية القائدة سواءً كانت سلطة الطبقة العاملة أو تحالف القوى الديمقراطية الثورية. وثانيهما بناء شكل الحكم السياسي المرتكز على سيادة ديكتاتورية البروليتاريا وحزبها السياسي.
إن تكرار المهام البرنامجية وثبات منطلقاتها الفكرية / السياسية من حقبة إلى أخرى دون التوقف عند المتغيرات الوطنية / الدولية افقد حركة اليسار الاشتراكية حرية مواكبة التغيرات الفعلية الحاصلة في التشكيلات الاجتماعية العربية وما نتج عن ذلك من حالة المراوحة والركود.

4: ـ الوطنية والأممية

إن ترابط الأهداف الاستراتيجية بين القوى المناهضة لنهج خيار التطور الرأسمالي لم تمنع من تعدد طرق وأشكال بناء نظم العدالة الاجتماعية إلا أن الإصرار على رفض السمات الايجابية للنظم الرأسمالية والتأكيد تبني طراز الدولة السوفيتية واعتباره نموذجاً في بناء دولة العدالة الاجتماعية حجمت فرص التمعن في معالجة الإشكالات الحقيقية المنبثقة من تعقيدات الحياة الفعلية وبهذا المعنى فان الفكر السياسي لليسار الاشتراكي عالج المهام الوطنية في إطار رؤية أيديولوجية / أممية شاملة لا تنطلق من التطور التدريجي للتشكيلات الاجتماعية العربية بل من الطفرة التطورية التي تصنعها سلطة الثورة الاشتراكية.

إن الإشارة إلى بعض مضامين الفكر السياسي اليساري الاشتراكي في تلك الفترة يقودنا إلى تأشير عدد من النتائج السلبية أهمها: .
١: . إن كفاح النخب السياسية القائدة لحركة اليسار الاشتراكي في حقبتي التحرر الوطني وبناء الدولة الوطنية المستقلة كان نضالاً سياسياً وطنياً ديمقراطياً غلفته ملفات اديولوجية مثالية (سلطة الطبقة العاملة، قيادة الحزب للسلطة، بناء الاشتراكية.....الخ) وما نتج عن ذلك من تحجيم فعاليتها السياسية . حركة اليسار . وغياب رؤيتها الفكرية لطبيعة المتغيرات الوطنية / الدولية.
٢: . أبرغمت الملفات الأيديولوجية أحزاب اليسار الاشتراكي على تكييف بنيتها التنظيمية والروح الانقلابية الأمر الذي دفعها إلى العمل في ظروف سرية وما حمله ذلك من سيادة نهج المركزية البيروقراطية في عملها وجعلها عرضة للنزاعات والخلافات الفكرية.
٣ :.اتسمت النزاعات التاريخية بين تياري الحركة الوطنية العربية القومية منها واليسارية بسمة أيديولوجية نابعة من أوهام الطبقة الوسطى المثالية المتمثلة في قدرة أحزابها القومية واليسارية على تسلم سلطة الدولة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية الكبرى (بناء الوحدة القومية، إنجاز الثورة الاشتراكية). (٤)
٤: . تميز النزاع السياسي في مرحلة الاستقلال الوطني بين الفصائل القومية واليسارية على قاعدتين أساسيتين الأولى منهما الدفاع عن القضايا القومية بهدف احتكار السلطة واستمرار حالة الطوارئ والثانية الدعوة إلى الاشتراكية عبر الوصول إلى السلطة والانفراد بها من قبل اليسار الاشتراكي.
٥: . أفضى احتكار السلطة وغياب الديمقراطية السياسية فضلاً عن استمرار الرؤية الأيدلوجية لليسار الاشتراكي إلى وضع الدولة الوطنية ومنظومتها السياسية على أعتاب أزمة وطنية شاملة وما نتج عنها من انتشار حالة اليأس والإحباط لدى القوى الفاعلة في التشكيلات العربية.
خلاصة القول لقد كبلت الايدولوجيا وروحها الشمولية اليسار الاشتراكي ومنعت تحوله إلى كتلة تاريخية قائدة للتحولات الديمقراطية في إطار التشكيلة الاجتماعية الوطنية.

المرحلة الثالثة: التوسع الرأسمالي ومواقع اليسار الديمقراطي

تتميز المرحلة الراهنة من العولمة الرأسمالية بجملة من التغيرات الكبرى سواء على صعيد المهام الكفاحية المناهضة لقانون الاستقطاب الرأسمالي وتجلياته التخريبية في الدول الهشة أو على إعادة بناء العلاقات الدولية استناداً إلى موازنة المصالح / الوطنية / الدولية. وبهذا المعنى ولغرض تحقيق بئية فكرية سياسية ملائمة لقيادة الكفاح الوطني الديمقراطي يتطلب من اليسار الديمقراطي صياغة جملة من المفاهيم الفكرية تشكل دالات واقعية لخطوطه السياسية.
قبل الاجتهاد في تحديد تلك الدالات الفكرية لابد لنا من التعرض إلى ملامح المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي وإشكالاتها الفكرية السياسية المتعلقة بموضوعة البحث: .
الموضوعة الأولى: . أفضى الطور الجديد من التوسع الرأسمالي إلى وحدة العالم الرأسمالي انطلاقاً من ترابط مستوياته الدولية / الإقليمية / الوطنية المرتكزة على وحدانية أسلوب الإنتاج الرأسمالي وما يشترطه ذلك من تداخل وتشابك مصالح دوله المتطورة منها والنامية.
الموضوعة الثانية: . أفرز تشابك وتداخل مصالح التشكيلة الرأسمالية العالمية واقعاً جديداً تمثل في تنامي فعالية ودور الشريك الخارجي في صناعة القرارات الاقتصادية السياسية الوطنية.
الموضوعة الثالثة: تبعاً لتلك المشاركة فإن النزاعات الاجتماعية الداخلية تتخذ امتدادات دولية وبهذا المعنى فان كفاح القوى الديمقراطية الوطنية يتداخل والكفاح الأممي المناهض للنزعات التخريبية المتلازمة وحركة التوسع الرأسمالي في مرحلته الجديدة.

نظام الجودة ام الضمير .. منظومتنا التربوية والتعليمية الى اين ؟

د. جليل وادي

يشير الواقع الى تراجع واضح في المستوى العلمي لمخرجات المنظومة التربوية والتعليمية ، ومعلوم ان اسبابا عديدة تقف وراء هذا الواقع في مقدمتها متغيرات سياسية واقتصادية مرت بها البلاد خلال العقود الاخيرة ، لكن مع ذلك لايمكن باي حال من الاحوال اعفاء القائمين على هذه المنظومة من مسؤولية هذا التراجع والفشل في تأهيل المدخلات بما يجعلها حلقة مكملة لما قبلها ، ذلك ان هذه المنظومة مازالت تفتقد الى المعايير العلمية في متابعة اداء كوادرها او تقويم المستوى العلمي لمخرجاتها ، الامر الذي قاد الى صناعة الكثير من الكفاءات الوهمية التي ادت من دون وعي منها الى تخريب هذه المنظومة التي يعول العراقيون عليها كثيرا في اعداد جيل مستنير يساهم في الارتقاء بالبلاد وتقليل الهوة بينها والعالم المتحضر .
ويؤكد الخبراء ان الخلل في جوهره يكمن في اعتماد آليات تستند الى الضمير وغيره من المسائل النسبية في اداء الوظائف من دون استنباط الاليات الواقعية التي تتوافق مع طبيعة وثقافة المجتمع ، فضلا عن اتساقها مع التجارب الناجحة التي تحققت في بلدان عديدة .
والسؤال الذي يفترض طرحه دوما ،كيف يمكننا التأكد علميا من ان مخرجات المنظومة التربوية والتعليمية بمختلف مستوياتها تنطبق عليها معايير الجودة كما هو الحال في اي منتج صناعي ، وبهذا الصدد يشير معنيون الى ان اخضاع المخرجات الحالية لاختبارات دقيقة على وفق المناهج العلمية يكشف عن حقائق مرة يتبين منها حجم التخريب الذي طال هذه المنظومة ، ما جعلها مثار تندر قطاعات واسعة من المجتمع .
واذا كان الارتقاء بالمجتمعات يفترض ايلاء هذه المنظومة اهتماما كبيرا وجعلها في مقدمة الاولويات ، فأن تحديد السياقات وابتكار الآليات العملية والاستناد الى نظام جودة مدروس بدقة يعد مضمون ذلك الاهتمام ، وبعكسه فأن دعم هذه المنظومة لايعدو سوى بعثرة للمال العام وتفريط بالثروة البشرية وتضييع لفرص التقدم .
ان تشخيص الاخطاء ومكامن القصور في مجمل اركان العملية التربوية والتعليمية سواء على مستوى المنهج او المعلم او البنى التحتية او المدخلات تعد مسألة اساسية لتحديد المنطلقات التي يستند اليها نظام الجودة ، وبذلك فأن العملية برمتها بحاجة الى اعادة نظر وتكوين رؤية شمولية وبناء تصورات منهجية على وفق معطيات حقيقية بعيدا عن المصالح الضيقة او احالة تقويم العملية التربوية والتعليمية الى حان الوقت الذي يجب فيه التصدي جديا لايقاف عجلة تدمير المجتمع ، ولابد ان ينطلق هذا التصدي من صياغة نظام جودة يمكّن القائمين على هذه المنظومة من تقويم اركان العملية التربوية والتعليمية فيما اذا كانت متوافقة مع مؤشرات نظام الجودة ام لا ، كما يمكن في ضوئه محاسبة الملاكات التي اوكلت اليها مهمة تأهيل المدخلات بما يتناسب وخطط التنمية .
ولابد من الاشارة الى ان جانبا من المشكلة يكمن في الالتهاء بواقع الخراب وافتقاد النظرة المستقبلية لما ستؤول اليه العملية التربوية والتعليمية ، وبالتالي غياب التصورات عن المشكلات المحتملة وعدم اتخاذ التحوطات التي من شأنها التصدي لهذه المشكلات قبل قيامها . ومع ان منظومة التربية والتعليم تتعرض الى ازمات خانقة ، الا انها لم تحظ بالمعالجات المتكافئة مع تلك الازمات ، وحالها كحال جميع المنظومات التي تعطي نتائج لاحقة ، او التي تأثيراتها لاتبدو للعيان الا بعد حين ، فالاجهزة التنفيذية كانت على الدوام تولي عناية فائقة للقطاعات التي تكون تأثيراتها مباشرة ومنظورة ، بينما اهملت غيرها ، وكأن المسؤولين غير معنيين بها لادراكهم ان ما بذروه سيحصد في غير زمنهم ومسؤوليته لن تلصق بأسمائهم ، وهذا ما حدث تماما في ما مر من السنوات ، الامر الذي يجعل الاعتماد على نظام جودة حاجة اساسية لمنظومة التربية والتعليم بمقدوره في حال تطبيقه الحؤول من دون استسهال خرق هذه المنظومة ، واشاعة الاطمئنان في النفوس لجدوى الاستثمار في التنمية البشرية
وقد اثبتت الاحداث التي تعرضت لها البلاد بعد التغيير عبثية الاستثمار في هذا القطاع ، بدليل هشاشة الثقافة التي ارستها منظومة التربية والتعليم في عقول ونفوس النشء والتي لم تتمكن من الصمود امام ابسط التحديات التي تعرض لها المجتمع ، وهذا يشير الى ان القيم النبيلة لم تعزز بالقدر الكافي لتحصين المجتمع من التشرذم وتفتيت النسيج الاجتماعي .
ان المنظومة التربوية والتعليمية تتحمل جانبا كبيرا من مسؤولية الانهيار القيمي الذي ساد المجتمع العراقي ، ذلك انها المصهر الوطني الابرز الذي من خلاله تعزز الثقافة الوطنية بابعادها المختلفة ، لكن هذا الانهيار كشف بشكل لايقبل الجدل فشل اداء هذه المنظومة وافتقادها للمعايير التي تمكنها من قياس الاداء بمختلف مجالاته ، وبذا عرضت المجتمع والبلاد لمخاطر جسام كان من نتائجها انهار الدم التي دفع ثمنها العراقيون خلال السنوات الماضية . فلم تعد مؤسسات هذه المنظومة الحصن الحصين لحماية المجتمع كما يراد لها وكما تؤكد اهدافها المنظورة وغير المنظورة ، وكما هو حالها في بلدان العالم المختلفة ، بل انها اخفقت وبشكل غير متوقع ، ولن ينفع في مثل هذا الواقع المعالجات الترقيعية او الحلول الجزئية ، بل لابد من اعادة النظر بمجمل العملية ، وذلك واجب وطني لايقبل التأجيل .

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com